تحليل استجابة البنك المركزي العراقي لتأثيرات أزمة جائحة كوفيد-١٩ على القطاع المصرفي - دراسة في اليات تحقيق التعافي الاقتصادي والمالي

أ.م. د صلاح الدين محمد أمين الامام
الكلية التقنية الإدارية - بغداد

المستخلص
هدف البحث الى تحليل استجابة البنك المركزي العراقي لتأثيرات ازمة جائحة كوفيد /١٩ المفاجئة التي عمت معظم دول العالم ومنها العراق ابتداءأ من عام ٢٠٢٠ بحيث واجه البنك المركزي العراقي ازمة مفاجئة افرزت اثأرأ سلبية تمثلت في حصول انكماش وتراجع في النشاط المالي والاقتصادي مما استدعاه الى اتخاذ إجراءات تسعى الى تحسين بيئة الاستثمار والاعمال وإجراءات محفزة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأدوات تعزز فاعلية سوق العمل والتشغيل فضلا عن إجراءات داعمة ومحفزة للقطاع المصرفي وتحليل اليات تحقيق التعافي الاقتصادي والمالي ، وقد غطت مدة البحث الفترة بين عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١ بدراسة تحليلية للإجراءات المالية والنقدية التي اتخذها البنك المركزي بهذا الخصوص، حيث كانت استجابة البنك المركزي العراقي متميزة في سرعتها وحجمها ونطاقها بغرض تحقيق التعافي الاقتصادي والمالي للاقتصاد العراقي من الاثار السلبية للجائحة . وتعتبر الدراسة الحالية إضافة الى ادبيات الدراسات المالية التي تطرقت الى طبيعة استجابة البنوك المركزية واجراءاتها المتخذة في حالة الازمات المفاجئة غير المسبوقة مثل ازمة جائحة كوفيد /١٩ لسعتها ونطاقها وافق تأثيراتها المتشعبة . وقد توصل البحث الى ان البنك المركزي العراقي قد استجاب بشكل إيجابي لاستيعاب الاثار السلبية وممارسة دوره كممثل للسلطة النقدية كونه بنك البنوك مع المحافظة على دوره في الاستقلالية ومساعده القطاع المصرفي في حالة الازمات ،واتخد الكثير من الاليات التمويليه والائتمانية وتعزيز السيولة المصرفية بماساهم بانجازات مهمة في تحقيق التعافي الاقتصادي والمالي .

الكلمات المفتاحية :-استجابة البنك المركزي العراقي، ازمة جائحة كوفيد /١٩ ،استقلالية البنك المركزي ،التعافي الاقتصادي .

Abstract
The research target to analyze the extent of response of Iraqi central bank to the effects of the sudden crisis of covid -19 pandemic that pervaded most countries of the world , including iraq , starting in 2020 when the central bank of Iraq faced asudden crisis that resulted in negative effects represented in a contraction and a decline in financial and economic activity , which led to take a procedures that seek to improve the investment and business environment , stimulating actions to support small and medium enterprises , tools that enhance the effectiveness of the labor market and employment,as well as supportive and stimulating procedures for the Iraqi banking sector and analysis of mechanisms for achieving economic and financial recovery.
The duration of the research covered the period between 2020-2021 throughan an exporatary study of the financial and monetary procedures taken by the Iraqi central bank in this regard , as its response was distinguished in its speed , size and scope with the goal of achieving economic and financial recovery of the Iraqi economy due to the negative effects of the pandemic , current study is areference to the liferature of financial studies that touched on the nature of the response of central banks and their procedures taken in the event of unprecedented sudden crises such as the crisis of the coved-19 pandemic with it scope and in line with its manifold effects .

The research concluded that the central bank of Iraq has responded positively to absorb the negative effects and exercise ist roleas arepresen tative of the monetary authority as the bank of banks while maintaining its role in independence and helping the banking sector in case of crises، and it took many financing and credit mechanisms and enhanced banking liquidity , which contributed to important achievements in achieve economic and financial recovery.
Key words : Iraqi central Bank response , covid-19 pandemic crisis , central bank independence , Economic recovery .

المقدمة :-

بدأت الإشارة الى نشأة فايروس كوفيد/١٩ في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ أستناداً الى اعلان منظمة الصحة العالمية بذلك التاريخ عن ظهور حالات من الالتهاب الرئوي مجهول السبب ومن ثم تم لاحقا تحديد السبب بكونه ناتج عن فايروس جديد والذي اطلق عليه تسمية COVID-19 وبعدها بأشهر وبالتحديد في الحادي عشر من شهر اذار سنة ٢٠٢٠ أعلنت منظمة الصحة العالمية الوباء العالمي الجديد بعد حصول ملايين الإصابات في انحاء العالم اجمع.

واجهت الدول الاثار السلبية للجائحة ومنها العراق اذ ان الجائحة اسفرت عن حصول انكماش وتراجع في النشاط المالي والاقتصادي اثر بشكل كبير على اقتصاديات الدول ونشاطاتها الاقتصادية .

وقد شهد الاقتصاد العالمي والمؤسسات المالية المختلفة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ بداية التعافي التدريجي من التداعيات والتراجعات الناتجة من كوفيد /١٩ في ظل تسارع عمليات انتاج اللقاحات وبدء التلقيح .وتستند استجابة البنك المركزي العراقي لتأثيرات ازمة جائحة كوفيد /١٩ الى أدوات محسنة لبيئة الاستثمار والاعمال وأدوات مختصرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأدوات معززة لنشاط سوق العمل والتشغيل فضلا عن أدوات محفزة للنشاط المصرفي .

وعليه تعتبر الدراسة الحالية إضافة الى ادبيات الدراسات المالية التي تطرقت الى طبيعة استجابة المؤسسات المالية والياتها المعتمدة في وقت الازمات والتي هدفت الى تحليل استجابة البنك المركزي العراقي لتاثيرات ازمة جائحة كوفيد /١٩ بالإجراءات ةالاليات من خلال دراسة استكشافية موثقة لكل الإجراءات المتخذة .

وعند ظهور الوباء أدى الى خسائر كبيرة في الأرواح والنشاط الاقتصادي، وعليه اتخذت العديد من الدول مجموعة واسعة من الإجراءات لاحتواء تفشي الفايروس منها الاغلاق التام وحظر السفر مادى الى تقليص وتراجع حركة الافراد وتعطيل جزء كبير من قطاع الاعمال .

وقــد تاثرت معظم دول العالم المتقدمة والناشئة بهذه الجائحة واستجابت الحكومات المختلفة ومنها العراق للتداعيات الاقتصادية الناجمة عن ازمة جائحة كوفيد /١٩ باتخــاذ العديد من الإجراءات المالية والنقـدية بهدف احتواء الاثــار السلبية وتخفيف الاثــار المباشرة للانخفاض المفاجيء في النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي ومحاولة الحفاظ على الطاقة الإنتاجية لها .

وقد جاءت استجابة البنوك المركزية في دول العالم المختلفة ومنها العراق لازمة جائحة كوفيد/١٩ بشكل غير اعتيادي من حيث الحجم والسرعة والنطاق ،بغض النظر عن المحاذير المستقبلية للنتائج المترتبة على برامج التعافي والإنقاذ لاستيعاب مفاجات الجائحة حيث ان البنوك المركزية قد تصرفت بإيجابية عالية وكبيرة مقارنة باجراءاتها في حالة الازمات العالمية المتنوعة التي حصلت سابقا .

وقد انتجت إجراءات البنوك المركزية العديد من النقاشات حول أدوارها الجديدة واثارها المستقبلية .

المبحث الأول / منهجية البحث ودراسات سابقة

أولا:- منهجية البحث

١- مشكلة البحث :-

يقوم البنك المركزي بدور جوهري وحيوي في تنفيذ السياسة النقدية ومايرتبط بها من دعم النشاط المالي والاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي من خلال المحافظة على استقرار الأسعار ومجابهه التضخم .

وقد ظهر واضحا دور البنك المركزي العراقي في مواجهة اثار تفشي ازمة جائحة كوفيد /١٩ عن طريق استخدام حزمة من الإجراءات المالية والنقدية لتدنية الاثار السلبية للجائحة ومواجهة الازمة بشكل غير مسبوق لتحقيق أهدافه في السلامة المالية والنقدية .

وعليه فان مشكلة البحث تكمن في المدى الذي يمكن ان يتحرك ضمنه البنك المركزي العراقي لمواجهة الاثار الناتجة عن الجائحة وبما لايتعارض مع الاستقلالية التي يتمتع بها في ممارسة ادواره المعروفة .

٢- اهداف البحث :- يهدف البحث الى تحقيق الأهداف التالية :-

أ- تحليل الإجراءات والاليات المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي كأستجابة لتاثيرات ازمة جائحة كوفيد /١٩ .

ب- تحديد التوجهات النقدية والمالية التي يسعى البنك المركزي العراقي لها في مسعاه المهني في أداء وظائفه ذات الخصوصية المتميزة في حالة الازمات التي يواجهها الاقتصاد الوطني .
ج- تحليل توجهات البنك المركزي العراقي المستقبلية لمواجهة الازمات التي تصيب الاقتصاد ومواجهة ظروف العدوى المالية التي يمكن ان تحصل فيه .
د- استقراء واقع استقلالية البنك المركزي العراقي في ظل ازمة جائحة كوفيد/١٩ وما بعدها .

٣- أهمية البحث :- تكمن أهمية البحث في التالي :-

أ- انه يغطي نشاط احد المؤسسات المالية ذات الخصوصية المنفردة في الاقتصاد الوطني الا وهو البنك المركزي العراقي الذي يمارس نشاطات متميزة تسعى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمالي .
ب- انه ينجز في ظل جائحة تواجه العالم ومنها العراق لأول مرة بشكل غير مسبوق وبأثار عالمية من حظر السفر والاغلاق التام للحركة وتعطل الكثير من النشاطات الاقتصادية بسببها .
ت- انه يقدم صورة ,واقعية مستندة الى التحليل العميق لطبيعة العلاقة بين استجابة البنك المركزي العراقي وأزمة جائحة كوفيد /١٩ المستجدة .

٤- فرضيات البحث :- يرتكز البحث الى الفرضيات الرئيسية الاتية :-

الفرضية الرئيسية الأولى : (تتفاوت استجابة البنك المركزي العراقي لمواجهة اثار ازمة جائحة كوفيد /١٩ عن استجابته لظروف الازمات التي تعرض لها في أوقات مختلفة).

الفرضية الرئيسية الثانية

(من المتوقع ان تؤثر استجابة البنك المركزي العراقي في الحد من ازمة جائحة كوفيد /١٩على القطاع المصرفي العراقي وتحقيق التعافي الاقتصادي والمالي).

٥- منهج البحث :- استند البحث الى تحليل المنهج التحليلي من خلال تحليل استجابة البنك المركزي العراقي لاثار ازمة جائحة كوفيد /١٩وتحليل الإجراءات التي اتخذت فيما يتعلق بالسياسة النقدية والمالية التي سعت الى تحقيق التعافي الاقتصادي والمالي .

٦- مبررات إجراء البحث :-

هناك مبررات دفعت الى اجراء البحث تضمنت :-

أ- انها المرة الأولى التي يواجه بها البنك المركزي العراقي مثل هكذا ازمة ارتقت الى مستوى الجائحة مما استوجب توثيق هذه المرحلة واستخلاص الدروس منها .
ب- ان تاثيرات الجائحة تميزت بالعالمية والضخامة تفاوتت بها استجابات البنوك المركزية في إجراءاتها المختلفة في دول العالم ما دفعنا الى تحليل مدى استجابة البنك المركزي العراقي لمواجهه اثار الجائحة .
ت- انها تغطي حالة معاصرة لازمة تستوجب اتخاذ إجراءات غير مسبوقة قد تبتعد وقد ابتعدت فضلا عن الأدوار التقليدية التي تمارس بها البنوك المركزية دورها في الاقتصاد كملجأ أخير للمصارف ليس في جانب الاقراض فقط وانما في جانب تحقيق التعافي الاقتصادي والمصرفي .
ث- انها احدى الدراسات القلائل التي توثق دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الازمات والجوائح بالإجراءات والاليات التي يحافظ بها على الصحة والسلامة المالية للقطاع الاقتصادي والمالي في ظرف قاسي وصعب .
ج- انه يستقصي تحديات البنك المركزي العراقي في مواجهة صدمة الجائحة التي أدت الى الاغلاق التام لفترات غير قليلة وماترتب على هذا الامر من تحديات فرضت نفسها على البنك المركزي العراقي يتطلب اتخاذ إجراءات تقي من أثارها السلبية .
ح- ان الجائحة تمثلت بتأثيرها الكبير واسست لفكر جديد يرتبط بطبيعة الأدوار والوظائف التي تمارسها المؤسسات المالية بشكل تقليدي الى التفرد والاستجابة غير المألوفة وبالأخص البنوك المركزية التي تتميز بنمطيتها المعهودة في ممارسة أدوارها في الاقتصاد الوطني وتسليط الأضواء على موضوع الجدلية التنظيمية لادوار البنك المركزي.
خ- ان الجائحة مثلت ظاهرة كونية رسمت تفصيلا لمرحلة جديدة في الادبيات المهنية المتعارف عليها للبنوك المركزية تجلت تأثيراتها الكبيرة في إجراءات مختلفة عن الظروف العادية التي تمارس بها البنوك المركزية وظائفها الاعتيادية، حيث انها أدت الى توليد أزمات اقتصادية في دول العالم ربما تكون الأكثر خطورة في تاريخ الحضارة الإنسانية فضلا عن صعوبة التنبؤ بالنتائج التي تفرضها هذه الازمة .
د- شكلت الجائحة صدمة مفاجئة للقطاع الاقتصادي الذي ألف إيجاد الحلول التقليدية والسريعة للمشاكل والأزمات حيث كانت الأشهر الأولى من الجائحة كافية لاصابة اقتصاديات الدول ونظمها المالية والمصرفية بصدمات كبيرة وعنيفة استوجبت

اتخاذ إجراءات غير مسبوقة استجابة لاثار هذه الصدمة وتطلبت إجراء البحوث في محاولة للكشف عن الحلول اللازمة وابتكار وسائل المواجهة .

٧- المساهمة المتوقعة من البحث

على الرغم من وجود عدد من الدراسات والبحوث التي تطرقت الى تأثير جائحة كوفيد /١٩ على إجراءات واليات البنوك المركزية في دول العالم العربي والغربي الا ان هذا البحث يمثل مساهمة متواضعة في تسليط الضوء على الإجراءات وأدوات البنك المركزية العراقي التي اتخذها لمواجهة اثار ازمة جائحة كوفيد /١٩ في العراق مع محاولة البحث تحليل توجهات البنك المركزي العراقي الساعية الى تحقيق التعافي الاقتصادي والمالي .

ثانيا :- دراسات سابقة :- فيما يأتي عدداً من الدراسات السابقة التي تطرقت الى موضوع البحث العربية والأجنبية :-

١- (دراسة بانقا ٢٠٢٠)

(دور السياسات المالية والنقدية في حفز النمو والتشغيل في الدول العربية في ظل تداعيات جائحة كوفيد -١٩ وما بعدها).

هدفت الدراسة الى تحليل حزم السياسات النقدية والمالية التحفيزية التي اتخذتها الدول العربية في مواجهة وباء كوفيد -١٩ بغرض تخفيف تداعيات هذه الجائحة في النمو الاقتصادي والتشغيل ، واعتمدت على طرق نوعية وكمية لتحليل وتقييم اثار الحزمة التحفيزية على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية .وقد استخدمت العديد من المؤشرات الدولية كمؤشر جامعة أكسفورد (OXCGRT)لغرض مقارنة متانة وقوة الحزمة التحفيزية التي تم تبنيها من قبل الدول العربية مع دول العالم الأخرى ، واستخدمت الدراسة منهج تحليل المكون الأساسي principal component Analysis(PCA) في تحليل تركيبة الحزم التحفيزية المتخذة لمعرفة مستوى مساهمة السياسات الاقتصادية المختلفة فيها وارتباطها مع بعضها البعض، وتبنت كذلك طريقة المضاعف المالي لقياس أثر الحزم على الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية .

وتوصلت نتائج البحث الى أهمية دور الحزم التحفيزية التي اتخذتها الدول العربية في تعزيز النمو الاقتصادي وتسريع التعافي من تداعيات الجائحة .

٢- (دراسة ذكر الله ٢٠٢١)

(البنوك المركزية وأزمة كورونا- المحددات والإجراءات)

هدفت الدراسة الى تحليل الدور الذي قامت به البنوك المركزية لدول العالم المختلفة في اعقاب تفشي فيروس كورونا وادماج السياسات المالية والنقدية في محاولة لتكميش التداعيات السلبية الى اقل مايمكن فضلا عن تخطي المحاذير الإجرائية والانضباطية التي وضعتها البنوك المركزية في اعقاب أزمات مالية سابقة .

وبررت الدراسة اضطرار البنوك المركزية في دول العالم المختلفة الى التدخل وربما التدخل المفرط بأتخاذ إجراءات وسياسات لم تختبر من قبل مستخدمة العديد من الإجراءات غير التقليدية وغير المجربة لدعم النمو الاقتصادي وتجنب حصول انكماش اقتصادي يكون ذا أثار سلبية .

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج تمثل أهمها في ان إجراءات البنوك المركزية في دول العالم المختلفة قد أفرزت العديد من نقاط النقاش حول الأدوار الجديدة للبنوك المركزية في ظل الجائحة والاثار المترتبة على ذلك في المستقبل .

٣- (دراسة معوض وعلم الدين ٢٠٢١)

(تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم الميزة التنافسية للبنوك التجارية في ظل جائحة كورونا COVID-19)

هدفت الدراسة الى تحديد وتقييم دور ركائز الشمول المالي في دعم الميزة التنافسية للبنوك التجارية بجمهورية مصر العربية فضلا عن تحديد أهم الاثار المحتملة والتي تنعكس على هذا الدور والناتجة عن جائحة كورونا .

وقد حاولت الدراسة الوصول الى دليل عملي بشان تحديد وتقييم دور ركائز الشمول المالي في دعم الميزة التنافسية للبنوك التجارية في ظل ازمة كورونا ،واعتمدت لهذا الغرض على أسلوب قائمة الاستقصاء حيث تمثلت عينة الدراسة على عملاء المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية ضمن مؤشر EGXIOO خلال الفترة من الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ وحتى الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ .

وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاحصاء الاستدلالي لتحليل بيانات الدراسة وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية تطبيق ركائز الشمول المالي ودعم الميزة التنافسية في المصارف التجارية في ظل أزمة كورونا ،وكذلك وجود قصور في تحقيق بعض اهداف واستراتيجيات الشمول المالي خلال أزمة كورونا .

٤- (دراسة SINGH 2021).

Central Banks Responses to covid -19 in ASEAN Economies

هدفت الدراسة الى تحليل تاثير جائحة كوفيد /١٩ على الصحة العامة ،الحياة الاجتماعية ،ظروف الاقتصاد والأسواق المالية لاقتصاديات مجموعة (ASEAN) ، والهدف الأساسي للدراسة هو فهم استجابة البنوك المركزية لجائحة كوفيد /١٩ في عشر دول من مجموعة ASEAN وهي ، بروناي ، كمبوديا ، اندونيسيا ، ماليزيا ، ماينمار، الفلبين ، سنغافورة ،

تايلندا ، وفيتنام . وقد تم استخدام نموذج panel data ، وكذلك بيانات السلاسل الزمنية لقياس الأثر لجائحة كوفيد /١٩ على متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية . وقد غطت الدراسة المدة من ٢٠٢٠/١/٢٣ لغاية ٢٠٢٠/١٢/١١ ، وقد تم استخدام تحليل الاتجاه لمتغيرات الاقتصاد الكلي لاقتصاديات مجموعة ASEAN والتحليل الوصفي لقياس المتغيرات المأخوذة من البنوك المركزية لعينة الدراسة واستخدام التحليل المقارن للمؤشرات النقدية مع الاقتصاديات المتقدمة، واشرت النتائج التجريبية بأن اخبار COVID-19 كان لها تأثير معنوي على تقلب سوق الأسهم في دول ASEAN .

٥- دراسة (Fischer 2021)

Comparing the monetaey policy Responses of major central banks to the Great financial criss and the covid -19

هدفت الدراسة الى تحليل تأثير ازمتين مهمتين حصلتا في العقدين الأخيرين من القرن الحادي والعشرين الأولى هي الازمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٩) والثانية هي ازمة جائحة (covid-19) ،وقد صاحب هاتين الازمتين تحديات أساسية للبنوك المركزية التي حاولت متابعة سياسات نقدية فاعلة التي يمكن ان تقود اقتصاديات الدول في طريق التعافي ، وبالرغم من الظروف غير المسبوقة التي حصلت خلال هذه الازمات فأن صناع القرارات كانوا قادرين للعمل بنجاح باعتماد سياسات نقدية غير تقليدية مثل التيسير الكمي وبرامج الاقتراض الطارئة في العالم مع معدلات فائدة واطئة ، وقد حاول البحث مراجعة السياسات النقدية للبنوك المركزية الرئيسية خلال ازمة جائحة كوفيد /١٩ للحصول على فهم لهذه اللازمة وتحقيق فاعلية سياسة الاستجابات لمواجهة الجائحة .

٦- دراسة (clarida, Bump, scotti 2021)

The covid -19 crisis and the federal Reserves policy Response

جائحة كوفيد /١٩ وجهود التخفيف اخذت مجالها في الاقتصاد الأمريكي ، وقد حاولت الدراسة الحالية بيان توجه نظام الاحتياطي الفيدرالي بالعمل بشكل حاسم مع العمل لارسال ونشر كل الأدوات وتعميم ، تطوير ، واطلاق أفعال خلال الأسابيع لسلسلة من التسهيلات المبتكرة لدعم تدفق الائتمان الى الجمهور ورجال الاعمال ، هذه الإجراءات اتخذت سوية وتقديم دعم جوهري حاسم ومهم للاقتصاد في ٢٠٢٠ واستمرار المساهمة لما متوقع ان يكون تعافي اقتصادي قوي ومتين في ٢٠٢١ .

٧- دراسة (Fernandez & fetal 2021)

Central Banks Monetary policy in the face of the coved-19 Economic crisis: Monetary stimulus and the Emergence of C B D Cs,

قامت الدراسة الحالية بتحليل السياسة النقدية للبنوك المركزية الرئيسية خلال فترة الازمة الاقتصادية الناتجة من ازمة جائحة كوفيد /١٩ ، تزايد الدين لدى الجمهور في عدد من دول العالم الذي تم تمويله من خلال الموجودات المشتراة من قبل السلطات النقدية نتيجة ضغط الحاجات المالية الكبيرة التي واجهتها الحكومات حيث قامت بأ صدار سندات دين بمعدلات سالبة بالإضافة الى تزايد العملات المشفرة غير المركزية استناداً على تقنية البلوكتشين قد اوجدت منافسة كبيرة في النظام النقدي الدولي والعديد من الحكومات قد اخذت بالاعتبار خلق عملات افتراضية مركزية أطلق عليها (central bank digital currencies CBDCs)

والمنهجية استندت الى تحليل تطور المتغيرات النقدية . وقد استخدم ارتباط بيرسون لايجاد بعض العلاقات بينها وتوصل البحث الى وجود تشابه قوي في السياسات النقدية التوسعية للبنوك المركزية ، مع ان زيادة النمو في عرض النقد . قد حصل في الأسواق المالية وأسعار الموجودات للعملات الرقمية والذهب .

٨- دراسة (pinshi 2020)

(covid-19 uncertinty and monetary policy)

ان عدم التأكد لجائحة كوفيد /١٩ قد عطلت الاقتصاد بشكل خطير من خلال قنوات اقتصاد كلي مختلفة . هذه الجائحة أثرت على إدارة السياسة النقدية في دورها كمنظم وموجه للطلب الكلي وكضامن للاستقرار الاقتصادي . وقد تم استخدام صيغة) Bayesian VAR (BVAR لتقديم تحليل لصدمة تأكد كوفيد -١٩ على الاقتصاد وعلى استجابة السياسة النقدية . والتحليل أظهر استنتاجات مهمة أن تأثير عدم التأكد لـ كوفيد -١٩ ضرب بشكل غير مسبوق الطلب الكلي والاقتصاد . بالإضافة الى انه قوض الأفعال للسياسة النقدية ووضع حد للانخفاض في اجمالي الطلب بسبب التضخم المتأثر بمعدلات التحويل (الصرف) واقترح تطوير أدوات غير نقدية للتعافي التدريجي للاقتصاد .

المبحث الثاني
اساسيات البنوك المركزية والسياسة والنقدية

تشمـل السياسة النقدية جميع القرارات والإجراءات التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي والمصرفي وهي تهـدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي فضلا عن الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وكذلك المحافظة على توازن ميزان المدفوعات .

أولا :- مضامين السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية بانهـا(مجموعة الإجراءات والتدابير التي يقوم بها البنك المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني).(ذكر الله ، ٢٠٢١، ٥)

والجهة المسؤولة عن اعداد وتنفيذ السياسة النقدية هي البنوك المركزية التي تعتبر الجهة المسؤولة عن تحقيق السلامة المالية من خلال مراقبة وتوجيه النظام المصرفي لغرض تحقيق الاستقرار المالي والنقدي فضلا عن تعزيزالتنمية الاقتصادية ومكافحة البطالة والتضخم ، وتتنوع وتتعدد وتتباين وظائف ومهام البنوك المركزية بين الدول ولكنها تلتقي في مهام مشتركة لتنفيذ وإدارة السياسة النقدية تتمثل في اصدار العملة الوطنية ومراقبة القطاع المصرفي وتنظيم وتوجيه الائتمان وإدارة نظام المدفوعات الوطني وإدارة احتياطات العملة الأجنبية والعمل كبنك للحكومة ومواجهة الازمات التي يمكن ان تحصل وتحقيق التنمية الاقتصادية .

ويمكن تحديد اهم الأساسيات التي تعمل على تحقيقها البنوك المركزية بهدف المحافظة على السلامة المالية وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي من خلال :- (صالح ،٢٠١٩ ،٢٧-٢٨) .

١- تقويم وتدعيم رؤوس أموال المصارف لجعلها قادرة على امتصاص صدمات السوق المالية والنقدية ولاسيما مشكلات السيولة والملاءة ، مما يقودنا الى أهمية تحليل المخاطر المصرفية عند منح الائتمان المصرفي ، فضلا عن تفادي اشكال المخاطر الأخرى كمخاطر السوق المتمثلة بالتقلبات السعرية (الفائدة والصرف والتضخم) والمخاطر التشغيلية .

٢- تقوية الوساطة المالية على نحو يجعل وحدات الفائض قريبة من وحدات العجز المالي ، عن طريق نظام مصرفي متين وسليم Sound ، مما يقتضي سياسة نقدية فعالة تعتمد الأدوات غير المباشرة للتاثير على مناسيب السيولة المصرفية على نحو يشجع الادخار ويقود السوق الائتمانية نحو الاستقرار والتمويل المستقر الذي يساعد القطاع الحقيقي ويحمي الاقتصاد في حالة الازمات .

٣- تقوية الرقابة المصرفية عبر اللوائح التنظيمية او الرقابية للبنوك المركزية وجعلها تتماشى مع التطورات في البيئة المالية الدولية ولاسيما الافرازات المصاحبة للازمات الاقتصادية الدولية ، شريطة الاستمرار بالوسائل الرقابية غير المباشرة او مايسمى بالرقابة الوقائية او الاحترازية prudential supervision ، والابتعاد عن الرقابة المباشرة التي تقوم على القواعد والإجراءات الامرة للمصرف .

كما تعرف السياسات النقدية بانها (القرارات والإجراءات النقدية والإجراءات غير النقدية التي تهدف الى التاثير في النظام النقدي (السامرائي ، ٢٠٠٦،١٨٦)

ثانيا :- إجراءات البنوك المركزية لمواجهة الجائحة

يمكن تقسيم إجراءات وبرامج البنوك المركزية في مواجهة جائحة كورونا بصورة اجمالية الى ثلاثة اقسام :-

١- اتاحة السيولة باعتبارها الملجا الأخير لاقراض القطاع المصرفي .

٢- إجراءات الائتمان الموجهة للمصارف والجمهور .

٣- إجراءات اغاثية تتضمن تخفيف معايير السيولة ومعايير راس المال ، وتخفيف القيود على القطاع المصرفي بهدف توفير التمويل بتكلفة ادنى .

لقد شكلت ازمة جائحة covid -19 صدمة كبيرة لها اثار غير مسبوقة افرزت حالة من عدم الاستقرار بين الجمهور ودرجة عالية من حالة عدم اليقين في الاقتصاد الدولي ، الا ان النظام الاقتصادي العالمي بقي صامداً خلال فترة الجائحة بفعل الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها غالبية دول العالم على مستوى السياسات النقدية والمالية الامر الذي ساعد في احتواء مخاطر الجائحة للنشاط الاقتصادي العالمي والاستقرار النقدي والمالي .

وللدلالة على تاثيرات الجائحة فقد بلغت نسبة تراجع وانكماش النشاط الاقتصادي الدولي نسبة -٣,٣٪ لعام ٢٠٢٠ تراجعا عن نسبة نمو قدرها ٢,٨٪ في سنة ٢٠١٩ ، اما في العراق فقد بلغت نسبة التراجع والانكماش الاقتصادي لسنة ٢٠٢٠ بحدود -١٠,٤ % مقابل نسبة نمو مقدارها ٤,٥٪ لسنة ٢٠١٩ ، متأثرا على شاكلة دول العالم الأخرى نتيجة جائحة كوفيد

-١٩ وانعكاساتها السلبية على غالبية الأنشطة الاقتصادية ، وقد ساهمت الإجراءات الاستباقية الشاملة التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي العراقي في التقليل من حدة التراجع والانكماش بشكل كبير.(البنك الدولي)

لقد شكلت التحديات غير المسبوقة والمرتبطة بأزمة جائحة كوفيد-١٩ التي اجتاحت معظم دول العالم منذ بداية عام ٢٠٢٠ اثارا وتكاليفا اقتصادية وبشرية وإنسانية كبيرة ، ولغرض كبح تاثيرات وانعكاسات هذه التهديدات المتسارعة فقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات الاستباقية بهدف الوقاية واحتواء التداعيات السلبية منذ بداية ازمة الجائحة .

لقد حاولت البنوك المركزة العراقي المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي للاقتصاد العراقي بفعل السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية الوقائية والحصيفة الكلية والجزئية بهدف صيانة والمحافظة على قطاع مالي مصرفي متين وسليم وكفوء بالرغم من التحديات والانعكاسات السلبية الكبيرة التي واجهتها .

المبحث الثالث

الاطار التحليلي لاستجابة البنك المركزي العراقي

اولاً: تحليل اهداف استجابة البنك المركزي العراقي

ابتداءًا استجابة البنك المركزي العراقي لتاثيرات جائحة كوفيد /١٩فقد كانت تهدف الى :-

١- المحافظة على نسبة كفاية راس مال متينة وقوية ومرتفعة .
٢- إبقاء الموجودات المصرفية بنوعية وجودة عالية مع التقليل من نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض في القطاع المصرفي العراقي مع المحافظة على نسبة مقبولة وجيدة من تخصيصات الديون المتعثرة .
٣- تحقيق وضع سيولة امنة للقطاع المصرفي العراقي من خلال الإجراءات الوقائية والاستباقية لاحتواء تداعيات ازمة جائحة كوفيد -١٩ السلبية عن طريق تهيئة سيولة نقدية إضافة للقطاع المصرفي والتاكيد على توفر نسبةLCR و NSFR منسجمة مع المتطلبات .
٤- المحافظة على معدلات عائد على الوجودات وعلى حق الملكية جيدة بهدف استقرار أسعار اسهم المصارف في سوق العراق للأوراق المالية وعدم تعرضها الى عمليات بيع كبيرة نتيجة تراجع أرباحها .
٥- تدنية معدلات التركز في المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي .

استمرار المحافظة على سيناريوهات إيجابية وغير خطرة لاختبارات التحمل التي يعتمدها البنك المركزي العراقي .

ثانيا:تحليل أجراءات واليات الاستجابة

وبهدف تحديد استجابة البنك المركزي العراقي فقد تم تحليل واقع الاستجابة من خلال تتبع الخطوات والإجراءات والاليات التي اعتمدها البنك المركزي العراقي لمواجهة ازمة جائحة كوفيد -١٩ حيث سعى ابتداءا الى :-

١- تخفيض سعر الصرف بهدف تحقيق السعر العادل وفق طبيعة النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي فضلا عن نشاط الاستيراد والتصدير وارتباطا بأسعار النفط العالمية .
٢- المبادرات الموجهة لتشجيع الاستثمار والتمويل ومنها مبادرة (ترليون) دينار بهدف اتاحة الفرصة للمستثمرين والمقترضين في الحصول على تمويل للعديد من الأنشطة المهمة التي تدعم النشاط الاقتصادي والاستثماري في الاقتصاد العراقي وتؤدي الى خلق فرص عمل وفرص استثمارية تعزز من واقع النشاط الاقتصادي ومجالات التصدير .
٣- إقرار مجلس الوزراء العراقي في نهاية عام ٢٠٢٠ اليات جديدة للتطوير والإصلاح الاقتصادي بتقديم ماسمي بـ(الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي) والتي احتوت على عدد من الإجراءات الكفيلة باحياء وتنشيط الاقتصاد العراقي واستثمار موارد الدولة وتوظيفها وادارتها بطريقة مهنية ناجحة ضمن فترة تتراوح من ٣-٥ سنوات قادمة بهدف إعادة توازن الاقتصاد العراقي والعمل على وضعه في مسار جديد يسمح ويتيح للدولة اتخاذ خطوات عديدة مناسبة في المستقبل بمايؤدي الى نقله الى اقتصاد ديناميكي متنوع بمجالاته المختلفة التي تخلق فرص العمل وذالك من خلال عدة مجالات مالية واقتصاديات تتمحور حول الاتي :-

أ- بناء وتحقيق استقرار مالي مستدام يمنح ويتيح الفرص لانجاز وتحقيق الإصلاحات الهيكلية المختلفة في الاقتصاد العراقي .
ب- تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الاستراتيجية في القطاع المالي والمصرفي بما يؤدي الى توفير فرص عمل مستدامة .
ت- تطوير وتحسين البنية التحتية الأساسية بما يدعم ويساند نجاح الخطط التمويلية فضلا والاستثمارية في الاقتصاد الوطني .
ث- توفير الخدمات الرئيسية والعمل على حماية الشرائح الهشة خلال عملية الإصلاح وفيما بعدها .
ج- تطوير الحوكمة المؤسسية والبيئية التشريعية بالانظمة والقوانين لتمكين المؤسسات والافراد من تطبيق الإصلاحات .
٤- السعي لتحقيق التعافي على المستوى المالي والاقتصادي نظرا للحصول على اللقاح بكميات جيدة والعمل على توزيعة بشكل عادل على جميع المحافظات ، فضلا عن اتخاذ الحكومة العراقية إجراءات وقائية ملزمة بتلقي اللقاح بهدف الحد من تاثير الجائحة وتنشيط الحركة الاقتصادية في البلد بما يشجع من حركة النقل والسياحة وزيادة فرص العمل في مجالات الاقتصاد المختلفة .

٥- دعم الافاق الاقتصادية للدولة بما تضمنته موازنة عام ٢٠٢١ من انفاق استثماري معزز للنمو والذي من شانه ان يدعم الافاق الاقتصادية للبلد خلال عامي ٢٠٢١-٢٠٢٢ .
٦- تشير التوقعات بتقدير صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي الى ان العراق سيشهد اتجاهات نمو اقتصادي جيدة بعد انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة -١٥,٧ في عام ٢٠٢٠ بفعل تأثيرات ازمة جائحة كوفيد -١٩ ليصل الى نسبة تصل الى ٢,٨٤ % لسنة ٢٠٢١ ونسبة ٥,٢٥ % لسنة ٢٠٢٢ بفعل إجراءات البنك المركزي العراقي خلال هذه الفترات .
٧- سعى البنك المركزي العراقي الى اعتماد خطة تحفيزية تهدف الى تحسين المركز المالي للعراق والعمل على خفض الدين العام وتحسين التصنيف الانتمائي وتشمل خطة التحفيز المالي والاقتصادي الاتي :-
أ- حوافز تهدف الى تحسين بيئة الاعمال والاستثمار.
ب- حوافز تسعى لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل المطلوب .
ت- حوافز تركز على الجوانب المالية والمصرفية .
ث- حوافز تتعلق بموضوع الضرائب والرسوم .
ج- حوافز ترتبط بسوق العمل .

ثالثا: تحليل استجابة البنك المركزي العراقي الاغاثية :-

تمثلت استجابة البنك المركزي العراقي وفق حزمة الحوافز التي اعتمدها في الإجراءات الاتية :-
١- تقديم البنك المركزي تسهيلات مصرفية عن طريق جدولة القروض المصرفية الممنوحة الى القطاع الخاص والمستحقة على الشركات المتوسطة والصغيرة والعمل على زيادة اجال سداد القروض القائمة وتخفيض تكلفة الإقراض .
٢- تأجيل البنك المركزي لسداد الديون المستحقة من مبادرة الإقراض المباشر للشركات الصغيرة والمتوسطة (مبادرة ترليون دينار) لمدة ستة اشهر فضلا عن زيادة المبلغ المخصص بمبلغ ترليون ليصبح اجمالي المبلغ المخصص لهذا الغرض (٢) ترليون دينار
٣- .تأجيل استيفاء الغرامات المالية المفروضة على المصارف نتيجة بعض المخالفات لمدة (٣) اشهر .
٤- توجيه المصارف العاملة من قبل البنك المركزي العراقي بتمديد اجال استحقاق التسهيلات الائتمانية والقروض حسب ماتراه المصارف مناسبا .
٥- توجيه البنوك على استخدام نظام المدفوعات الالكتروني لاحتواء تداعيات جائحة كوفيد -١٩ مع اصدار تعليمات بإلغاء العمولات لهذه المدفوعات ولمدة ستة اشهر خلال جائحة كوفيد -١
٦- اطلاق مبادرة اقتراضية لتمويل المشاريع الكبيرة في المجال الصناعي والزراعي بمبلغ (٥) ترليون دينار لتمويل المصارف المختصة ومبادرة بمبلغ (٣) ترليون دينار لدعم القطاع العقاري .
٧- انسجاما مع توجهات الدولة نحو موضوع التنمية المستدامة وبهدف تحقيق هدف الاستدامة كاحد الأهداف العالمية ضمن اهداف الالفية الثالثة ولمواجهة ازمة جائحة كورونا ثم اطلاق مبادرة تمويل الطاقة النظيفة بمبلغ (١٢) ترليون دينار . الرئيسية.

المبحث الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

رابعا: أختبار الفرضيات

من خلال ماتقدم يتبين لنا تباين وتفاوت استجابة البنك المركزي العراقي لمواجهة أثار جائحة كوفيد/١٩ عن أستجابته في ظروف الازمات الأخرى مما يؤيد صحة قبول الفرضية الأولى بالوقائع والأدلة التي أتخذها البنك المركزي العراقي والتي تنص على (تتفاوت استجابة البنك المركزي العراقي لمواجهة أثار ازمة جائحة كوفيد /١٩عن أستجابته لظروف الازمات التي تعرض لها في أوقات مختلفة)

إضافة الى ان استجابة البنك المركزي العراقي قد ساهمت بشكل كبير في الحد من ازمة جائحة كوفيد/١٩ للقطاع المصرفي العراقي وتحقق حالة التعافي الاقتصادي التي يعيشها الاقتصاد العراقي وهو مايؤيد قبول الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على (من المتوقع ان تؤثر استجابة البنك المركزي في الحد من ازمة جائحة كوفيد /١٩ على القطاع المصرفي وتحقيق الاقتصادي والمالي) ومايؤيد ذلك أن تقرير افاق الاقتصاد العربي على الإصدار الرابع عشر حزيران ٢٠٢١الذي يصدر عن صندوق النقد العربي قد أشار الى ان اتجاهات النمو الاقتصادي في متوقع لها ان تشهد نموا كبيرا وبمعدل ٢,٨٤٪ نسبة ٢٠٢١و٥,٢٥٪لسنة ٢٠٢٢وتوقعاته تتمتع بالمصداقية والعمق في التحليل ، ممايعطي إشارات واضحة على التعافي الاقتصادي والمالي للعراق .

من خلال ماتم التطرق اليه في التأطير النظري والتحليل الاستكشافي للبحث فقد تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي تمثلت في الاتي :-

أولا :- الاستنتاجات

١. أدت ازمة جائحة كوفيد -١٩ الى إعادة النظر في اليات وأدوات السياسة النقدية ودرجة ونوعية استجابة البنك المركزي العراقي الى تحديات وافرازات الازمة باجراءات اغاثية وتخفيفة للقيود المفروضة والمعايير المستخدمة .
٢. ادركت البنوك المركزية خلال فترة الازمة فائدة استخدام الحلول المبتكرة لخدمتها المالية والمصرفية الموجهة للمواطنين والمرتبطة بالمصارف ، اذ احست بضروره وجود أساليب جديدة فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد او منح الأموال بشكل يؤدي الى تسريع وتسهيل الإجراءات المصرفية واحداث تحسين فيها .
٣. أبدت البنوك المركزية اثناء الازمة رغبة واضحة في تشجيع وتطوير الابداع التكنلوجي والعمل على تبني الحلول التقنية المتطورة لتطوير وتحسين الخدمات المصرفية وابتكار أدوات وخدمات وأساليب جديدة .
٤. مساهمة البنك المركزية العراقي في تخفيف حدة اثار الجائحة على الاقتصاد الوطني من خلال المحافظة على السيولة النقدية واحتياطي العملة الأجنبية .
٥. هناك تحرك واهتمام غير مسبوق باستجابة البنك المركزية العراقي باليات وأدوات وإجراءات تهدف الى تقليل الاثار السلبية للجائحة .
٦. ان واقع الازمة الحالية (كوفيد -١٩)كان اشد وطأة وعمقاً ويتطلب تدخلات وإجراءات جديدة وفاعلة .
٧. لقد نجح البنك المركزي العراقي في تحقيق العديد من اهدافه حيث استقرت الأسواق المالية .
٨. حصل تخفيض لسعر العملة كـأحدى نتائج ازمة كوفيد -١٩ .
٩. ان مبادرات البنك المركزي العراقي الاقراضية أسهمت في دعم قطاعات الصناعة والزراعة والإسكان والتجارة وشكلت مايقارب من ٣٠٪ من اجمالي الائتمان الممنوع للقطاع الخاص ، واسهمت مساهمة فاعلة في الناتج المحلي الإجمالي
١٠.ان مبادرة الواحد ترليون دينار أسهمت بشكل كبير في خلق الاف الفرص في سوق العمل في عموم العراق.
١١.ان أدوات السياسة النقدية التي استخدمها قد أسهمت بشكل كبير في دعم الاقتصاد ، وتجاوز الازمة المالية لجائحة كوفيد -١٩ التي حصلت في العراق .
١٢.ان البنك المركزي العراقي اتجه بشكل فاعل وضمن منهج مستمر لدعم المصارف بهدف توسيع فرص التنمية في البلاد وتقليص فجوة التمويل ومواجهة ازمة جائحة كوفيد -١٩ .

ثانيا:- التوصيات

١- ضرورة استشعار البنوك المركزية الحاجة الى وسائل وأدوات وإجراءات مالية جديدة والى استراتيجيات تتصف بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات غير المسبوقة التي يشهدها العالم .
٢- التوجه نحو صياغة سياسة نقدية وخطط مستقبلية تاخذ بنظر الاعتبارالازمات غير المسبوقة لضمان درجة افضل من الفاعلية في مواجهة الازمات .
٣- تحديث الأطر التنظيمية والرقابية بما ينسجم بشكل كبير مع المستجدات الطارئة والمتغيرات غير المسبوقة وبما ينسجم ويتوافق مع المتطلبات التي ستسود بعد الازمة .
٤- اعتماد التكنلوجيا المالية بهدف تطوير حلول المدفوعات الرقمية التي بينت الجائحة فائدتها بشكل واضح للجميع اثناءها وتعزيز مؤشرات الشمول المالي للعراق .
٥- زيادة تفعيل استخدام أنظمة المدفوعات الالكترونية في الإعانات والخدمات المصرفية لتقليل اثار حالة التباعد والحظر .
٦- وجوب النظر الى موضوع الازمات غير المسبوقة برؤية جديدة وإعادة التقييم لادورها والياتها وخدماتها بعمق لما يرتبط بها من فرص وتحديات وتحديد نقاط القوة والضعف التي تحيط بها .
٧- وجوب تحسين وتطوير أنظمة المدفوعات الالكتروني ضمن الأهداف التي يجب اخذها بالحسبان في المرحلة المقبلة بهدف تعزيز دورها الفاعل في تسيير التحويل والمدفوعات .

المصادر :-

١- بانقا ، علم الدين -٢٠٢٠ – دور السياسات المالية والنقدية في حفز النمو والتشغيل في الدول العربية في ظل تداعيات جائحة كوفيد-١٩ ومابعدها – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية – المجلد الثاني والعشرون – العدد الثالث – المعهد العربي للتخطيط – الكويت .
٢- خلف،عمار حمد -٢٠١٩ – سياسات الحيطة الكلية ودورها في تقليل المخاطر النظامية وضمان الاستقرار المالي – مجلة الدراسات النقدية والمالية / البنك المركزي العراقي – العدد السادس / كانون الأول -٢٠١٩ / ٣-٥ .
٣- ذكر الله ، احمد – ٢٠٢١ – البنوك المركزية وأزمة كورونا المحددات والإجراءات – المعهد المصري للدراسات – جمهورية مصر العربية .

٤- السامرائي – يسرى ، الدوري ،زكريا – ٢٠٠٦ – البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع – عمان – الأردن .
٥- السبيعي ، فاطمة – ٢٠٢٠ – تأثير أزمة كوفيد -١٩ على العملات السيادية الرقمية والتكنلوجيا المالية – مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة – البجرين .
٦- صالح ، مظهر محمد – ٢٠١٩ – السياسية النقدية للعراق / بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم – مركز باليت للطباعة والنشر – طبعة ثانية – بغداد العراق .
٧- صندق النقد العربي -٢٠٢١-تقرير أفاق الاقتصاد العربي الإصدار الرابع عشر .
٨- عبد الغفور ، هدى عادل و شفيق ، احمد فوزي – ٢٠١٩ – بطاقات الدفع الالكتروني – ٣٧-١٩ مجلة الدراسات النقدية والمالية / البنك المركزي العراقي – العدد الخامس ، أيلول ٢٠١٩ .
٩- معوض ، تغريد مختار سيد و علم الدين ، مي محمد – ٢٠٢٠ – تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم الميزة التنافسية للبنوك التجارية في ظل جائحة كورونا COVID -19 - جمهورية مصر العربية .
9-Chevallier Julien -2020 COVID -19 pandemic and financial contagion – journal of Risk and financial management – MDPI , Basel , Switzerland .
10-clarida , Richard H.& Bump , Burcu Duygan & scotti , Chiara -2021 – the COVID -19 Crisis and the federal Reserves policy Response , financial and Economics Discussion series , federal Reserve Board , Washington .
11- Fernandez , migual Angel etal – 2021 – Central Banks monetary policy in the face of the COVID -19 Economic crisis : Monetary stimulus and the Emergence . MDPI , Basel . Switzerland
12- Fischer , Stanley – 2021 – comparing the monetary policy responses of major central Banks to the great financial crisis and the COVID -19 pandemic , canter for Economic policy research .
13- Monetary policy and central Banking in the covid Era , available to httpsi // voxeu . ory .
14- singh , charan & jena , pabitra kumar – 2021 – central Banks Responses to COVID -19 in ASEAN Economies Economic Research Institute for ASEAN .